

## فضيحة شراء تنظيم مونديال 2022 تقترب من أمير قطر

إعادة تسليط الأضواء على الغداء المشبوه في الإليزيه بحضور الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

قطر تجد صعوبة كبيرة في التخلص من الشكوك العميقة المخيمة على طريقة حصولها على امتياز استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022. بل إن التوجه إلى إعادة فتح الملف من قبل القضاء الفرنسي قد يحول القضية من مجرد الشكوك إلى فضيحة مكتملة الأركان لا تستثنى رأس هرم السلطة القطرية ومسؤولين فرنسيين سابقين من أعلى مستوى.

باريس - لم تنجح قطر رغم ضخامة المقتدرات المالية التي رصدتها استعدادا لاحتضان نهائيات كأس العالم 2022، ولا فخامة المنشآت التي تقدم إنجازها بشكل كبير، في استبعاد إمكانية أن يحول القضاء الفرنسي شبهة تقديم الدوحة رشاً أو رشاوى لأجل تغليب ملفها على ملفات دول أخرى نافست على تنظيم النهائيات القادمة، إلى فضيحة يمكن أن تطال أعلى رأس هرم السلطة القطرية إضافة إلى مسؤولين سابقين كبار في الدولة الفرنسية.

وفي التاسع من ديسمبر الجاري أطلق مكتب المدعي العام المالي الوطني، وهو مؤسسة قضائية أنشأها الرئيس السابق فرانسوا هولاند سنة 2013 في أعقاب الفضيحة السياسية والمالية للنهرو البريبي الذي شارك فيه جيروم كاهوزاك نائب الوزير السابق المسؤول عن الميزانية، تحقيقاً قضائياً في "الرشوة النشطة والسلبية"، فضلاً عن "إخفاء وغسل هذه الجرائم" في ما يتعلق بالظروف الغامضة والمتنازع عليها التي منح فيها الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" في الثاني من ديسمبر 2010 تنظيم كأس العالم 2022 لقطر.

## قضية كأس العالم قد تقود إلى فتح ملفات تمويل قطر للتطرف الإسلامي في فرنسا وعلاقتها بالجهاديين في الساحل الأفريقي

وكان العديد من صحفيي التحقيق قد سلطوا الأضواء بالفعل على الصفقة بين ساركوزي وقطر، وذلك في كتاب لهم نُشر سنة 2014 بعنوان "فرنسا تحت النفوذ: عندما تجعل قطر من بلادنا ملعباً لها"، حيث كشف كل من فانيسا رانتينير وبيير بان حقيقة قضية الفساد الفرنسية هذه. وكتباً "تمت مقايضة ملكية نادي باريس سان جيرمان مقابل دعم بلاتيني لملف ترشيح قطر لاحتضان الموندبال. ووقعت هذه المقايضة مباشرة داخل قصر الإليزيه في خريف عام 2010. وكان الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي هو من دبر الصفقة ورتب المصالح الخاصة لأصدقائه عن طريق ترشيح ميشيل بلاتيني لدعم قطر لاستضافة كأس العالم 2022، بالتوازي مع ترتيب دخول قطر إلى كرة القدم

في إصدار رد فعل. وفي مفاجأة للجميع، شهد التحقيق الأولي في هذه القضية فترة مذهلة إلى الامام في 18 يونيو 2015 حين استدعى ضباط الشرطة من مكتب مكافحة الفساد في ذلك اليوم ميشيل بلاتيني رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ونائب رئيس الفيفا من 2007 إلى 2015 الذي صوت لصالح قطر في استطلاع ديسمبر 2010، لحضور جلسة استماع. وتم وضعه قيد الحجز لدى الشرطة أثناء الجلسة.

وفي اليوم نفسه، استجوبت الشرطة أيضاً اثنين من مساعدي ساركوزي السابقين في قصر الإليزيه، أمينه العام السابق كلود غيان ومستشاره الرياضي السابق صوفي ديون. ومن المفارقات أن هذا الأخير، كما كشفت عنه المجلة الإلكترونية "ميديا بارت"، يترأس الآن قسم "الأخلاق والسلامة في الرياضة" في جامعة السوربون في باريس والتي تمولها قطر. وحين بدأ التحقيق في الفضيحة كانت هناك بالفعل أسباب جدية للاعتقاد بأن الصفقة حدثت خلال الغداء السري الشهير في الإليزيه والذي حدث، وفقاً

مجهولين في أحد أحياء العاصمة بغداد، فيما نجا ناشطان آخران من محاولة اغتيالهما بعبوة ناسفة تم تفجيرها بسيارة كانت تقلهما في مدينة الديوانية جنوب البلاد. وعلى صعيد سياسي رفض كل من تحالف سائرون المدعوم من رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، وتحالف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، الأسد، ترشيح أي شخصية تنتمي إلى الأحزاب لرئاسة الحكومة المقبلة. وجاء هذا الرفض رداً على تداول اسم القيادي المستقبلي من

حزب الدعوة الإسلامية والنائب في البرلمان محمد شيباع السوداني كمرشح لرئاسة الحكومة. ويعني ترؤس السوداني للحكومة بالنسبة إلى الصدر والعبادي عودة عهدهما للدور رئيس الوزراء الأسبق وزعيم حزب الدعوة نوري المالكي، بقوة إلى السلطة، وإن بطريقة غير مباشرة. ونفى ائتلاف النصر في بيان ما تم تداوله بشأن تأييده لأي مرشح لرئاسة الوزراء، مؤكداً أنه غير معني بسباق القوى لترشيح أي شخصية لهذا الموقع.

كلمه مرفوضون



## جذور الشراكة غير الشفافة

والجيوستراتيجية الهامة التي ستكون على المحك. ولكن مهما كانت النتيجة النهائية لهذه الفضيحة، فمن المحتمل أن يتوجه المحققون، ومعهم وسائل الإعلام، إلى ملفات غامضة أخرى مثل تمويل الإسلام السياسي المتطرف في فرنسا ودور قطر الحالي والسابق في ليبيا وتواطؤها مع الميليشيات المتطرفة هناك، إضافة إلى تورطها في تمويل بعض الجماعات الجهادية في منطقة الساحل الأفريقي التي أعلنت الحرب على فرنسا في تلك المنطقة.

ولأن هذا التحقيق القضائي فتح أعيناً، على الرغم من تأخره ثلاث سنوات عن التحقيقات الأولية، فهل سيتم تأكيد الشكوك وإدانة قطر وشركائها وعملائها في فرنسا؟ وهل سيتم سحب الاستضافة الملوثة لكأس العالم 2020 من قطر؟ يبدو من الصعب التنبؤ بهذا الآن، بالنظر إلى المصالح المالية

العام للإليزيه كلود غيان، وصوفي ديون المستشار الرياضي لنيكولا ساركوزي، في مادية الغداء. ووفقاً لمجلة "فرانس فوتبول" لكرة القدم "فإن المواضيع التي تمت مناقشتها خلال الغداء هي شراء القطريين لنادي باريس سان جيرمان، وزيادة مساهمتهم في مجموعة لاغاردير، وإنشاء قناة بي إن سبورت الرياضية لتنافس قناة كنال بلاس مقابل وعد بلاتيني بالتصويت لصالح قطر". وتمت تسمية الاتهامات التي وجهها مكتب المدعي العام المالي الوطني ضد

لأرشيف الرئاسة في الإليزيه، في 23 نوفمبر 2010 قبل تسعة أيام من تصويت الفيفا الشهير. ومن أجل الاستفادة من السود في العلاقات بين فرنسا وقطر دعا الرئيس السابق نيكولا ساركوزي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر آنذاك والأمير الحالي منذ عام 2013، إلى جانب ميشيل بلاتيني، إلى الغداء. وتؤكد أرشيفات الإليزيه أيضاً مشاركة رئيس الوزراء القطري في ذلك الحين الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، والأمين

## اهتمام إيراني بمصالحة بين قطر والسعودية

ثاني، السبت، إن تقدما تحقق في حل الخلاف بين بلاده وجيرانها. لكن المتابعين للشأن الخليجي لم يلمسوا على أرض الواقع حدوث مثل ذلك التقدم، منبهين إلى أن قطر ربما تكون بصدد محاولة شقّ موقف الدول المقاطعة على التركيز على السعودية دون غيرها، ومستبعدين أن تنجح في ذلك.

ناصر آل ثاني في القمة الخليجية التي عقدت الأسبوع الماضي في العاصمة السعودية الرياض، للإيحاء بأن تقدماً فعلياً قد حدث نحو حل أزمتها الناجمة عن مقاطعة كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر لها على خلفية علاقاتها بالتنظيمات المتشددة والإرهابية. وقال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الأحد متحدثاً من العاصمة القطرية حيث كان يشارك في منتدى الدوحة، إن المحادثات بين السعودية وقطر لحل الخلاف المستمر بينهما منذ عامين تمثل تطورا جيدا يصب في صالح منطقة الخليج بأسرها. وكانت قطر قد استغلت مشاركة رئيس وزرائها الشيخ عبدالله بن

الدوحة - كشفت إيران عن اهتمامها بحدوث مصالحة بين قطر والسعودية، أملا في أن تتخذ من الدوحة جسرا للتقرب من الرياض التي ترفض إلى حد الآن مبادرات طهران للحوار وتتمسك بوجود أن تقدم أولا على إحداث تغييرات جذرية في سياساتها المرعزة للاستقرار والقائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

## استعصاء تعيين رئيس للحكومة يعمق أزمة النظام العراقي

وفي الأثناء، دعا رئيس ائتلاف الوطنية إباد علاوي إلى تشكيل حكومة مؤقتة ومصرغة لتولى التمهيد لانتخابات مبكرة.

## تعمق الأزمة يدفع السلطات العراقية إلى مزيد من الشراسة والدموية في مواجهة المحتجين

وقال علاوي في بيان إن "الحكومة المقبلة ينبغي أن تكون حكومة مصغرة ومؤقتة لا يتجاوز سقفها عاما واحدا ولا ترشح للانتخابات، تهيئ لإجراء انتخابات زمنية وشفافة بقانون انتخابات جديد". ودعا علاوي، الذي يشغل تحالفا 21 مقعدا في البرلمان، إلى "الإسراع في إيجاد حل للأزمة الحالية". وأجبر المحتجون حكومة عادل العاهدي على الاستقالة مطلع ديسمبر الجاري وبصرون على رحيل ومحاسبة كل النخبة السياسية المتهمه بالفساد وهدر أموال الدولة. ولا توجد بوادر إفراج إلى غاية الآن بشأن مرشح مقبول من الأحزاب الحاكمة والمحتجين، وهو ما قد يسير بالبلاد إلى الفراغ الدستوري.

وكان السوداني قد استقال، الجمعة، من حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون اللذين يتزعمهما الملكي، في خطوة قد تسبق تقديمه كمرشح لرئاسة الحكومة. لكن السوداني لا يلقى قبولا من قبل المحتجين باعتباره امتدادا للأحزاب الموالية لإيران التي رفعت خلال التظاهرات شعارات مناوئة لها ومضادة لنفوذها في العراق.

وأضرم محتجون النيران في منزل السوداني في مدينة العمارة مركز محافظة ميسان مساء السبت، في تطور يعبر عن رفضهم لترشيحه. والسوداني واحد من مجموعة مرشحين طرح أسماءهم تحالف الفتح بقيادة رجل إيران في العراق هادي العامري زعيم ميليشيا بدر وتضم كلا من النائب إبراهيم بحر العلوم، وقصي السهيل وزير التعليم العالي في الحكومة المستقيلة، وأسعد العبداني محافظ البصرة، وعبدالحسين عبطان، وعزت الشايندر، وكلهم من السياسيين الشيعية. وشغل السوداني مناصب رفيعة في الدولة، فهو نائب في البرلمان الحالي، وكان وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة حيدر العبادي من 2014 إلى 2018، كما شغل منصب وزير حقوق الإنسان في الحكومة الثانية للمالكي بين 2010 و2014، ونقل أيضا منصب محافظ ميسان للفترة الممتدة من 2009 إلى 2010.

وأضاف الائتلاف الذي يمتلك 42 مقعدا في البرلمان من أصل 329 مقعدا، أن "النصر أول من طرح استقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة مستقلة عن الأحزاب لقيادة المرحلة المؤقتة". وأشار إلى أن "الأهم من شخصية رئيس الوزراء هو المعايير والمهام المنتظرة من المرحلة المؤقتة، وفي طليعتها الالتزام بخارطة طريق واضحة وبسقوط زمنية محددة لإجراء التغيير بتنفيذ العدالة ومحاسبة الجناة وحصر السلاح بيد الدولة واستعادة الاستقرار والسلم المجتمعي وتحرير الإرادة والقرار العراقيين من أي تدخلات، وضمانات بعدالة القوانين والإجراءات الانتخابية الحرة".

ومن جانبه، قال تحالف سائرون في بيان "إننا سنقف بالرفض في وجه أي مشروع لتنصيب شخصية حزبية أو متسندة لمنصب سابق لمنصب رئيس الوزراء، كما نرفض بشدة تمرير كل من لا تنطبق عليه شروط المتظاهرين". وتابع التحالف الذي أحرز في الانتخابات الماضية 54 مقعدا في البرلمان أنه سيؤيد "أي شخصية يتفق عليها المتظاهرون في ساحات التظاهر، وسيلتزم بذلك بالوقوف مع الكفؤ المستقل النزيه ويرتضي من ارتضاه الشارع العراقي".

حزب الدعوة الإسلامية والنائب في البرلمان محمد شيباع السوداني كمرشح لرئاسة الحكومة. ويعني ترؤس السوداني للحكومة بالنسبة إلى الصدر والعبادي عودة عهدهما للدور رئيس الوزراء الأسبق وزعيم حزب الدعوة نوري المالكي، بقوة إلى السلطة، وإن بطريقة غير مباشرة. ونفى ائتلاف النصر في بيان ما تم تداوله بشأن تأييده لأي مرشح لرئاسة الوزراء، مؤكداً أنه غير معني بسباق القوى لترشيح أي شخصية لهذا الموقع.

مجهولين في أحد أحياء العاصمة بغداد، فيما نجا ناشطان آخران من محاولة اغتيالهما بعبوة ناسفة تم تفجيرها بسيارة كانت تقلهما في مدينة الديوانية جنوب البلاد. وعلى صعيد سياسي رفض كل من تحالف سائرون المدعوم من رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، وتحالف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، الأسد، ترشيح أي شخصية تنتمي إلى الأحزاب لرئاسة الحكومة المقبلة. وجاء هذا الرفض رداً على تداول اسم القيادي المستقبلي من

كلمه مرفوضون

بغداد - تتعمق أزمة النظام العراقي يوما بعد آخر بفعل الاحتجاجات الشعبية التي لم تجر مختلف الوسائل السياسية والأمنية في وقفها. وحول استعصاء تعيين رئيس للحكومة خلفا للمستقيل عادل العاهدي، استقالة الأخير من وسيلة لتهدئة الشارع إلى ورطة تقرب النظام من هاوية السقوط. وتنتهي الثلاثاء المهلة الدستورية المحددة لتسمية مرشح لتشكيل الحكومة الجديدة، في وقت لم يعد فيه رفض الشارع لكل الشخصيات التي تسربت أسماؤها كمرشحة لتولي المنصب، هو العائق الوحيد لملء الفراغ الحكومي، بل إن الخلافات الحادة بين الفرقاء السياسيين والمتنافسين التقليديين على السلطة، زادت من تعقيد عملية البحث عن خليفة لعاهدي يكون محل توافق هؤلاء الفرقاء وقابلا للتسويق لدى الشارع الغاضب.

ويدفع تعمق الأزمة السلطات العراقية إلى المزيد من الشراسة والدموية في مواجهة المحتجين عبر سلاح القمع والقتل العشوائي للمتظاهرين وحطف واغتيال الناشطين في الحراك الاحتجاجي. وتوفي، الأحد، ناشط في الحراك متأثرا بجروح أصيب بها ليل السبت بعدما تعرض لإطلاق نار من مسلحين

